مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال
The Journal of Research in Contracts and Business Law
المجلد 09 / العـدد: 01 (جوان 2024)، ص 127–149

الجديد في مصطلحات التجارة الدولية – انكوترمز 2020 –

New in International Commercial Terms - Incoterms 2020 -

بورطال أمينة*

جامعة عين تموشنت (الجزائر)، amina.bourtal@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/07 تاريخ القبول: 2024/06/07 تاريخ النشر: 2024/06/20

ملخص:

إنّ غرفة التجارة الدولية (ICC) تؤدّي دور مهمّ في صياغة مصطلحات التجارة الدولية بشكل دوري، استجابة للتطورات المستمرة التي يشهدها قطاع الأعمال، حيث صدرت آخر نسخة عام 2020 تمثّل صكوك قانونية معترف بها دوليا، وتفسّر أحكام عقود التّجارة الدولية بشكل واضح بهدف التقليل من مخاطر اللبس الذي تشوب البائع أو المشتري.

ويكمن الهدف من دراستنا في تحديد مختلف قواعد الانكوترمز الجديدة التي يُستحسن استخدامها من قبل أطراف العقود الدولية، وهو ما تسعى تحقيقه غرفة التجارة الدولية حين تفسير الأنكوترمز، لتعزيز الثقة بين المتعاملين التجار، وتيسير التجارة الدولية، وتنظيم عقود النقل الدولي للبضائع، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف وسائط النقل، عبر مراحل نقل أساسية أو سابقة أو لاحقة، وهو ما تنادي به قواعد روتردام 2008، التي تتوافق مع قواعد الانكوترمز المستخدمة في جميع وسائط النقل أو وسائط النقل البحرية والممرات المائية الداخلية، وهو ما يجسّد نقطة ايجابية جوهرية تعمل على تحقيقها غرفة التجارة الدولية.

كلمات مفتاحية: تجارة.، دولية.، انكوترمز.، نقل.، بيع.

Abstract:

The International Chamber of Commerce (ICC) plays a crucial role in today's formulates international trade terms periodically, In response to the business developments, The latest version of 2020, representing internationally recognized legal instruments, explaining the provisions of international trade contracts are clearly, to reduce confusion between buyer and seller.

Our study aims to identify the various new incoterms that are desirable to use by the parties to contracts, this is what the International Chamber of Commerce seeks when interpreting it, to enhancing trust among traders, and facilitating international trade, especially regulation of contracts for the international carriage of goods, through different modes of transport, Through basic, prior or subsequent transport phases, this is advocated by the "Rotterdam Rules 2008", that conform to the Incoterms ® used in all modes of transport or maritime modes of transport, and inland waterway, This reflects a fundamental positive point for the International Chamber of Commerce.

Keywords: trade; international; incoterms; carriage; sale.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

التجارة الركيزة الأساسية لتحقيق نمو اقتصاد أيّ دولة تعتمد على عملية ابرام عقود نقل دولية، وعقود اعتمادات مستندية، وعقود بيع دولية،[1] انتشرت في التجارة البحرية بين الدول الأوربية،[2] والّتي تعتبر هذه البيوع البحرية من قبيل العقود التجارية،[3] حيث يتمّ البيع التّجاري للبضائع المنقولة بحرا من البائع إلى المشتري،[4] بدأت بالظهور منذ قرن ونصف يبرمها فئة التجار في مختلف الدول،[5] والتي تعتمد على ارساليات حديثة (حاويات FCL و LCL) تتوافق معها،[6] تأسّست أحكام هذه البيوع البحرية على الأعراف والعادات البحرية السائدة في التجارة الدولية، مع تحديد التزامات الأطراف والمسؤوليات المترتبة عن الإخلال بالالتزامات،[7] دون اهتمام التشريع والاتفاقيات الدولية بتنظيم البيوع البحرية.[8]

غير أنّه دعت الضرورة إلى توحيد مصطلحات التجارة الدولية، واستحداث صيغ تجارية تحمل في طيّاتها تعاريف ومفاهيم موحدة في التجارة الدولية، تسمى قواعد انكوترمز "Incoterms®"، التي تستعمل في البيوع الدولية،[9] وتتناسب مع التطورات الحديثة الماسّة بأنماط التجارة الدولية، لاسيّما البيوع الحديثة، بما أنّ البيوع التقليدية أصبحت لا تتماشى مع نظام النّقل بالحاويات من الباب إلى الباب.[10]

ولقيت هذه القواعد التجارية الجديدة الّتي تتلاءم مع طبيعة البيوع الحديثة قبولا من قبل المتعاملين التجار عبر مختلف الدول، الذي يتمتعون بحرية تامة تسمح لهم بإدراجها في العقود،[11] الأمر الذي دعا المجتمع الدولي ينادي بضرورة توحيدها نظرا لاختلاف النظم القانونية من دولة لأخرى، وذلك تلافيا لأيّة خلافات حول تفسيرها، حيث عملت المنظمات الدولية على تنظيم مصطلحات التجارة الدولية متى أحالت لها عقود البيوع الدولية،[12] وسنّت جمعية القانون الدولي قواعد موحّدة، واعتماد أحكام التجارة الدولية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية (ICC)،[13] الّتي أدلت في هذا المضمار وتنبّهت لمسألة وضع قواعد دولية موحّدة خاصة تفسير المصطلحات التجارية، بهدف تسهيل المعاملات التجارية، وتعزيز انفتاح الأسواق الوطنية على التجارة الخارجية والاستثمار، ونظرا لانتشارها الواسع أصبح الشخص العادي يستطيع اكتساب حقوق وتحمل التزامات بمجرّد اختيار بند معين من هذه القواعد الجديدة.[14]

فيما تكمن التعديلات التي طرأت على مصطلحات التجارة الدولية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية لعام 2020؟ وهل تتناسب حقيقة مع مستجدات التجارة الدولية؟

في سبيل الإجابة على هذه الاشكالية الجوهرية قسمنا موضوع دراستنا إلى محورين أساسيين مستندين على المنهج التاريخي بغية التعرف على التطور التاريخي لمصطلحات التجارية الدولية منذ نشأتها إلى غاية السنوات الأخيرة، مع اعتماد على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن بين انكوترمز لعام 2010 وانكوترمز لعام 2020 ومختلف التعديلات التي مست بعض القواعد منها.

المحور الأول: تحديد مفاهيمي لمصطلحات التجارة الدولية

المحور الثاني: تصنيفات مصطلحات التجارة الدولية لعام 2020 وتعديلاتها

المحور الأول: تحديد مفاهيمي لمصطلحات التجارة الدولية

إنّ مصطلحات التجارة الدولية تؤدّي دور جلي في مجال المعاملات التجارية، حيث تساعد التجّار في عمليات شراء وبيع البضائع، وفهم المصدرين والمستوردين،[15] لتعاملاتهم التّجارية بشكل أفضل، واستبعاد أيّ سوء تفاهم يثور حول تفسير بنود عقود البيع، قد يترتّب عنها نزاعات خلال أيّ مرحلة من مراحل تنفيذ عقود التّجارة الدولية، وللتعرّف على مصطلحات التجارة الدولية، سنحاول التّعريف بهذه القواعد التجارية الّتي لا تزال في تحيين مستمرّ، مع تحديد طبيعتها، وذكر لمحة تاريخية عن تطورها وتحيينها عبر السنوات:

أولا: تعريف مصطلحات التّجارة الدولية ووظائفها

بادئ دي بدء يجب التعريف بمصطلحات التجارة الدولية وشرح مختلف العبارات التي تحتويها، مع تحديد طبيعتها القانونية، دون أن يفوتنا الأمر الحديث عن مختلف الوظائف التي تؤديها مصطلحات التجارة الدولية:

1– تعريف مصطلحات التجارة الدولية

يدرج الأطراف مصطلحات التجارة الدولية في العقود التجارية،[16] الّتي أطلقت عليها تسمية القواعد الدولية لتفسير المصطلحات التجارية، أو شروط البيع الدولية أو قواعد الانكوترمز '® incoterms'، اختصار مكون من ثلاث (3) كلمات دون فصلها،[17] والتي تتمثّل في عبارة مصطلحات التجارة الدولية ' international commercial terms' معترف بها عالميا (In) (Co) (Terms).[18]

كما يمثل كلّ مصطلح من مصطلحات التجارة الدولية عقد نموذجي من عقود البيوع البحرية تبيّن أهم الخصائص الجوهرية التي تحدّد وتفسر بنود العقد،[19] بل أصبحت مصطلحات التجارة الدولية صكوكاً قانونية رئيسية للتجارة الدولية،[20] عبارة عن مجموعة من القواعد الموحّدة وضعتها غرفة التجارة الدولية بهدف تفسير،[21] مصطلحات البيوع الشائعة والمستخدمة عبر نطاق التجارة الدولية،[22] وتجنّب ما قد يثور من نزاعات حول تفسير النصوص العقدية.

وتجدر الإشارة أنّ مصطلحات التجارة الدولية لا تتمتّع بالصفة الآمرة على أساس أنّها قواعد اختيارية تصدرها غرفة التجارة الدولية وتشرف على اجراء تعديلات وتنقيحات دورية،[23] بمعنى تستمدّ هذه القواعد التجارية قوتها الملزمة من إرادة الأطراف المتعاقدة متى اتفقوا على إدراجها،[24] والإحالة اليها ودمجها صراحة في عقود البيوع الدولية للبضائع، الّتي تحدّد تفاصيلها وتفسّر بنودها، مع جواز تعديلها أو الإضافة لها.[25]

وقد أشار المشرع الجزائري لمصطلح الانكوترمز في نصوص قانونية متفرقة،[26] منها النظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فبراير 2007 يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة،[27] في نص المادة 27 منه التي أجازت استعمال مجموع مصطلحات التجارية التي تتضمنها أصول وأعراف الغرفة التجارية الدولية، في العقود التجارية ما لم تنص الأحكام التشريعية والتنظيمية على خلاف ذلك.

2– وظائف مصطلحات التجارة الدولية

تستخدم مصطلحات التجارة الدولية كقواعد معروفة عالميا بين مختلف الدول، متفق عليها المصطلحات بين البائع والمشتري كجزء من اتفاق البيع،[28] بهدف تنظيم وتسهيل حركة التجارة الدولية، نظرا لسهولة استخدامها،[29] تشمل عدّة

مسائل تؤثر على عروض الأسعار والعقود واتفاقات البيع،[30] منها مسألة تحميل البضائع، ومختلف أنواع النقل، والتأمين، مستندات النقل، والإجراءات الإدارية.

كما تحدّد هذه القواعد التجارية جملة من الأحكام التعاقدية الموحدة لنقل البضائع في التجارة الدولية والتجارة المحلية، التي تترك للأطراف المتعاقدة كامل الحرية على الاتفاق، وتجعل البائع والمشتري على دراية تامّة بكافّة الحقوق والالتزامات التي تنظّم العلاقات القانونية بينهما في مجال المبادلات التجارية، بما أنّه يوضّح كلّ شرط تجاري المهام والالتزامات التي يؤدّيها المشتري والبائع أثناء معاملات التجارة الدولية والاستيراد والتصدير، وتوزيع التكاليف الخاصة بعملية نقل البضائع.

وتجدر الإشارة أنّ قواعد الانكوترمز لا تحدد نقطة نقل الملكية، بل مكان التسليم الّذي يمثّل نقطة انتقال المخاطر من البائع إلى المشتري، حيث تسمح بالتعرّف عن الطرف الملتزم بتحمّل هذه المخاطر، والمسؤوليات الّتي تلقى على عاتقه،[31] أين يلتزم بتغطية كافّة الأضرار النّاجمة عن تنفيذ جميع مراحل عملية نقل البضائع، حيث يضاف بموجب شروط خاصة أو عامّة في عقد البيع.[32]

ثانيا: لمحة تاريخية حول تطور مصطلحات التجارة الدولية

ظهرت مصطلحات التجارة الدولية عام 1920، التي بلغت ذروتها عام 1923 حيث استخدمت أكثر هذه الشروط التجارية شيوعا في ثلاثة عشر (13) بلد، أصدرت غرفة التجارة الدولية **(ICC)** أوّل نواة للانكوترمز على المستوى الدولي، بهدف وضع تعاريف وقواعد مقبولة عموما لتسليم البضائع بين البائع والمشتري،[33] وتقديم خدمات لقطاع الأعمال من خلال عرض شروط عامّة للبيع على التجار الذين ليسوا في وضع يسمح لهم التقيد بمعايير معينة،[34] والتي سرعان ما أصبحت مصطلحات التجارة الدولية تمثّل شروط تسليم معترف به دوليا.

وأصدرت الصيغة الأولى من قواعد الانكوترمز عام 1936، التي تألفت من ستة (6) مصطلحات تجارية دولية،[35] التي أدخلت عليها تعديلات وتنقيحات عديدة تتجدّد كل فترة عشر (10) سنوات حتّى تتماشى مع متطلّبات التجارة الدولية،[36] بهدف مواكبة الممارسات التجارية الدولية المتغيرة، التي تطوّرت بفضل ثورة التحوية، مع تغيير نطاق تسليم البضائع في إطار عقد البيع الّذي أصبح يمتدّ من داخل نحو خارج حدود الميناء.[37]

وعملت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي على ابلاغ غرفة التجارة الدولية **(ICC)** بمسألة توزيع قواعد الانكوترمز لعام 1953 على نطاق واسع بهدف تشجيع استخداماتها في التجارة الدولية عبر العالم،[38] وقد بذلت غرفة التجارة الدولية جهودا معتبرة بهدف تنقيح هذه النسخة من مصطلحات التجارة الدولية بهدف مواكبة التحديثات المهمّة في قطاع النّقل التي تتطوّر تدريجيا وتستجيب للتغيرات الحاصلة في تقنيات النقل،[39] لاسيّما النّقل بالسكك الحديدية والتقدم المحرز في سلسلة لوجيستيات التجارة الدولية.[40]

وبهدف ترسيخ 'مبدأ حرية التجارة السلعية' أسفر عن المؤتمر الاقتصادي الدولي الذي انعقد بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1962 تكليف غرفة التّجارة الدولية (ICC) مهمّة توحيد المفاهيم التجارية الدولية، حيث أعادت صياغة

النسخة عام 1967 وعام 1976، وأصدرت قواعد جديدة تلغي القواعد السابقة، تتمثّل في نسخة عام 1980 خاصّة بشروط البيوع التجارية، وحدّدت النقطة الّتي تنتقل فيها تبعة هلاك وتلف البضائع، حسب كلّ بيع من البيوع الدولية،[41] استجابة لتوسيع حركة نقل الحاويات.[42]

ونظرا للتطورات المستمرّة التي يشهدها قطاع الأعمال، وظهور التقنيات الحديثة كمستخرجات الوثائق الالكترونية، أصبحت نسخة عام 1980 تتطلب مزيدا من التنقيح، حيث أصدرت غرفة التجارة الدولية عام 1990 اصدار جديد للانكوترمز ونظرت في نقطة انتقال المخاطر بين المشتري والبائع،[43] التي اتّخذت شكل مجموعات متجانسة تبدأ من نقطة الإرسال إلى نقطة الوصول، تماشيا مع مقتضيات النقل المتكامل.

ليتبيّن لنا من خلال ما تقدّم أنّ غرفة التجارة الدولية (ICC) نجحت فعلا في توفير مجموعة عصرية من القواعد الدولية المتعلقة بتفسير أكثر المصطلحات التجارية شيوعا، الّتي ساهمت بشكل كبير في تيسير التجارة الدولية، لاسيّما وأنّ مصطلحات التّجارة الدولية لعام 1990 ذات طبيعة سهلة القراءة والفهم،[44] وعلى هذا الأساس قرّرت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ضرورة اتخاذ غرفة التجارة الدولة كافة التدابير الممكنة بغرض تشجيع المشتغلين بالتجارة الدولية على استخدام الانكوترمز وغيرها من الشروط التجارية على نطاق واسع.[45]

تجدر الإشارة أنّ المجتمع الدولي المهني يجري تقييم دوري لقواعد الانكوترمز المستخدمة في الممارسات التجارية،[46] الذي ساهم في توفير مجموعة من القواعد الدولية لتفسير أكثر شروط التّجارة الدولية شائعة الاستخدام في التجارة الخارجية تتمثّل في الانكوترمز عام 2000،[47] الّتي تراعي انتشار المناطق الجمركية الحرّة وزيادة استخدام الاتصالات الالكترونية في المعاملات التجارية وتغيرات في ممارسات النقل.

وأصبحت الانكوترمز لعام 2000 في ثوبها الجديد تمثّل جزء من لغة التجارة الدولية الأكثر استخداما على الصعيد الدّولي في عقود البيع المبرمة بين الطرفين، والموقعة بعد أوّل يناير 2000 لهذا الاصدار الأخير الّتي تشير لها ضمن بنودها، تحتوي حوالي 13 مصطلح تجاري، حيث يشكّل ادراجها تكملة مفيدة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لعام 1980،[48] وتحدّ من مخاطر سوء التّفاهم بين المتعاملين التجّار الّذي يترتّب عنه تعقيدات قانونية.[49]

وأمام قصور مصطلحات التجارة الدولية لعام 2000 عن مواكبة توسّع مجال المعاملات التجارية، الأمر الّذي ترتّب عنه ارتفاع معدّل احتمال حدوث نزاعات بين أطراف عقود البيع الدولية، فأجرت غرفة التجارة الدولية تعديلات وأضافت مصطلحات تجارية أخرى،[50] تحت مسمّى قواعد غرفة التجارة الدولية بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية والدولية لعام 2010، أحدث نسخة دخلت حيّز التنفيذ عام 2011.

كما ساهمت مصطلحات التجارة الدولية لعام 2010 في حلّ الاشكالات الّتي طرأت من جرّاء التطوّر التقني لوسائل النقل، والانتشار الواسع للمناطق الحرة عبر مختلف الدول،[51] بما أنّه امتدّ نطاقها ليشمل داخل الدّولة الواحدة بين التجار الوطنيين وخارجها،[52] واستخدام مختلف وسائل الاتصال الالكترونية في الأعمال التجارية،[53] لاسيّما تبادل البيانات الكترونيا في مجال التجارة الإلكترونية،[54] واعتماد مستندات وسجلات الكترونية، وهو ما يتماشى مع أحكام اتفاقية الأمم

المتحدة لنقل البضائع كليا أو جزئيا لعام 2008 الّتي دعت نحو ضرورة التّعامل بسجلات نقل إلكترونية،[55] وضمان سلامة حركة البضائع بين الدّول، حيث أصبح من الضّروري ضمان الأمن بالزام أطراف عقد البيع بكافّة المعلومات الّتي تفيد المجال الأمني في اطار الالتزام بالتعاون، وهو ما تفتقده مصطلحات التجارة الدولية في سنوات سابقة.[56]

واختصرت قواعد المصطلحات التجارية المحلية والدولية لعام 2010 العدد الكلّي للقواعد من 13 قاعدة إلى 11 قاعدة، الّتي تشكل قائمة واسعة بجميع الالتزامات الملقاة على عاتق البائع والمشتري،[57] والمخاطر والتكاليف التي يتحمّلها كلا الطرفين لإتمام المعاملة التجارية بكفاءة وفعالية، وضمّنت القواعد المتعلقة بتسليم البضائع عند شحن البضائع على ظهر السفينة،[58] في الموقع الّذي يختاره طرفا عقد البيع، استجابة لنظام النّقل بالحاويات بعدما تلاشت النقطة الفاصلة بين أراضي البائع وأراضي المشتري والمتمثلة في سور السّفينة.[59]

وبموجب مصطلحات التجارة الدولية لعام 2010 التي قسمت حديثا إلى فئتين هما قواعد جميع وسائط النقل وقواعد النقل البحري والنقل بالممرات المائية الداخلية، حيث تشمل المجموعة الأولى (EXW) و (FCA) و (CPT) و (CIP) و (DAT) و (DAP) و (DDP)، في حين تشمل المجموعة الثانية (FAS) و (FOB) و (CFR) و (CIF).[60]

والملاحظ من خلال التقسيم المذكور أعلاه أنّه استحدثت قاعدة التّسليم في مكان الوصول (DAP) (Delivered at place) وقاعدة التسليم في المحطّة الطرفية (Delivered at Terminal) (DAT)،[61] حيث يؤدي البائع التزامه بالتسليم عندما يضع البضاعة المنقولة تحت تصرف المشتري بعد تفريغها من المركبة الواصلة في المحطة المسماة سواء كانت في ميناء أو مكان الوصول المتفق عليه،[62] ويرى جانب من الفقه الفرنسي أنّه لا يزال مفهوم المحطة الطرفية يطرح غموضا.[63]

ويقصد بالمحطة الطرفية بمفهومها الواسع أيّ مكان مغطى أم غير مغطى سواء كان رصيف مخصص حسب نوع البضاعة ومستودع أو مخزن ومحطة حاويات[64] أو محطة برية (طرقية أو سكك حديدية)، أو محطة جوية أو نهرية، التي تقع في ميناء بحري أو جوي أو جاف أو نهري، أو مخزن أو محطة حاويات، أو محطة سكة حديد أو محطة شاحنات.[65]

وتصنّف المحطات الطرفية ضمن الموانئ الحديثة محطات خاصة، حيث تؤدي أكبر محطّة مساحة دور منصة التركيز/ مرونة النطاق القاري،[66] وتدير هذه الموانئ الحديثة شبكة من الموانئ الجافة المرتبطة بها، وتعمل على تنمية الخدمات اللوجستيات المتخصصة داخل الميناء من تخزين وتجزئة وتعبئة وتوزيع للبضائع الصبّ.[67]

وتستخدم القاعدتين المذكورتين بغضّ النّظر عن وسيلة النقل المتفق عليها، التي حلّت محلّ القواعد الأربعة المتمثلة في (DAF)، (DES)، (DEQ)، (DDU)، كما ألغت نقطة التسليم في عقود البيع (CFR)، (CIF)، (FOB)، وأصبح التّسليم عند وضع البضاعة على ظهر السفينة، لتلافي تأرجح المخاطر على جانبي الخط الوهمي الّذي يرتكز على سور السفينة،[68] كنقطة حرجة أو فاصلة بين حقوق والتزامات كل من البائع والمشتري،[69] حيث يقصد بظهر السفينة 'on board' أيّ موضع على السفينة تشحن فيه البضائع،[70] أيّ اجتياز البضاعة حاجز السفينة دون وضعها

في العنابر[71] أو سطح السفينة،[72] الأمر الّذي يترتب عنه تحمّل المخاطر النّاجمة عن سرقة البضائع أو تلفها إلى حين عملية وضعها فعلا على ظهر السفينة.[73]

غير أنّه آنيا قدّمت غرفة التجارة الدولية (ICC) نسخة من القواعد الجديدة السارية اعتبارًا من 1 يناير 2020، المحمية بموجب حقوق النشر،[74] تمثل هذه القواعد المنقحة أوّل تحديث منذ عام 2010 وشروط أكثر ملاءمة لتمويل التجارة، ذات طبيعة سهلة الفهم، حيث يقدم تفسيرات للمستخدمين حول كيفية التعامل مع هذه البنود، تعكس آخر التطوّرات في المعاملات التجارية، الّتي تتضمن وجوبا جميع عقود البيع.[75]

كما أجرت قواعد الانكوترمز لعام 2020 عملية تحديث وضمّ القواعد المتعلقة بالتسليم،[76] فحدّدت رسميًا نقطة التسليم في المعاملة التجارية، بحيث ينتقل خطر الهلاك أو التلف اللاّحق بالبضائع من البائع إلى المشتري، وتكمن الغاية من وراء مسألة التعرف على نقطة نقل المخاطر لتسهيل اجراء الصفقات من قبل مختلف الأطراف الممولة للتجارة،[77] بما في ذلك تبيان هذه القواعد لالتزامات وحقوق البائع والمشتري وأيّهما الطرف المسؤول عن دفع وإدارة الشحنة والتأمين والوثائق والتخليص الجمركي ومختلف الأنشطة الأخرى، لضمان نقل البضائع بسلاسة.[78]

المحور الثاني: تصنيفات مصطلحات التجارة الدولية لعام 2020 وتعديلاتها

اقترح محرّرو مصطلحات التجارة الدولية نسخة دقيقة لشرح مختلف الشروط التجارية الجديدة عام 2020، التي توحّد مضمون قواعد الانكوترمز 2010 مع ادخال بعض التعديلات،[79] الجديدة التي طرأت عليها للتكيّف مع التغيّرات اللاّحقة بالبيوع الدولية، حيث تمكّن مصطلحات التجارة الدولية لعام 2020 البائع والمشتري من اختيار تصنيف مناسب مع التحكّم بدقة في محتوى التزاماتهما من حيث التكاليف والمخاطر، وتسوية المسائل المتعلقة بنقل الملكية أو شروط الدفع بحرية تامة، واتّخاذ الاجراءات الجمركية اللاّزمة لتنظيم النقل الرئيسي والنقل السابق أو اللاحق وتأمينه.[80]

وتصنّف مصطلحات التجارة الدولية لعام 2020 بمختلف تعديلاتها المدمجة بانتظام من خلال التحديثات الدورية وفق وسيلة نقل البضائع، حيث تقسّم إلى فئتين تعكسان وسائط النّقل من بين احدى عشر (11) قاعدة فردية سارية المفعول تحدّدها غرفة التجارة الدولية، حيث نصف السمات الأساسية للانكوترمز المستخدمة في جميع وسائط النقل التي تتمثّل في سبع (7) قواعد، وأربع (4) قواعد خاصّة بوسائط النقل البحرية والممرات المائية الداخلية، وهو ما سنحاول التطرق له فيما يلي:

أولا: قواعد الانكوترمز الخاصة بالنقل المتكامل

تصلح قواعد الانكوترمز للتطبيق على جميع وسائط النقل بصرف النظر عن نوع واسطة النقل المستخدمة، سواء أكانت واسطة واحدة أو أكثر (جوية وبحرية وبرية)، دون اشتراط أن يكون النّقل البحري احدى هذه الوسائط،[81] وهو ما يصطلح عليه النقل متعدد الوسائط أو النقل المتكامل؛ الذي يتمّ فيه نقل البضائع باستخدام عدة وسائط نقل مختلفة في ظل وثيقة نقل واحدة،[82] حيث كان لاستخدام الحاوية بالغ الأثر في تقديم خدمات النقل من الباب إلى الباب وإدارتها عبر توقيتات زمنية محدّدة،[83] وهو ما يتوافق مع المفهوم الواسع لعقد النقل الذي جاءت به قواعد روتردام لعام 2008،[84]

لنعرض بإيجاز مصطلحات التجارة الدولية لأي وسيلة نقل ((EXW، (FCA)، (CPT)، (CIP)، (DPU)، (DAP)، (DDP)) كالآتي:

– قاعدة تسليم المصانع (EXW)

تعتبر قاعدة تسليم البضائع **(EXW)** (EX works) من القواعد التي يوصى التعامل بها في التبادلات التجارية المحلية بشكل روتيني،[85] حيث يوفي البائع بالتزامه بالتسليم، متى وضع البضائع المباعة في مقره (مخازن، مصانع،...) تحت تصرّف المشتري، ولا يكلّف البائع بتحميل البضاعة على الشاحنات التي يحضرها المشتري، ولا يختصّ باتخاذ أيّ اجراء للتخليص الجمركي، إلاّ إذا اتفق على خلاف ذلك.[86]

– قاعدة تسليم خالص للناقل (FCA)

تمثّل قاعدة تسليم خالص للنّاقل **(FCA)** (Free Carrier) حد أدنى من الالتزامات بالنسبة للبائع الذي يوفي بالتزامه بالتسليم، عندما يسلم البضاعة للناقل أو أيّ شخص آخر مسمّى بمعرفة المشتري،[87] فهذه القاعدة خاصة بتسليم البضائع لا شحنها، وذلك في مكان أو نقطة البائع أو مكان آخر مسمّى، مع تعيين المكان بشكل أدقّ، كساحة أو مستودع خاص،[88] بل حتّى التسليم في محطّة حاويات بعيدة، ولكن بشكل عام داخل بلد البائع فقط،[89] حتى يتمكّن من حراسة البضائع التي أخذها تحت عهدته.

وتمّ تغيير قاعدة تسليم خالص للنّقل (FCA) بشكل كبير بموجب قواعد الانكوترمز لعام 2020، إلى قاعدة خيار "سند الشحن الموجود على متن السفينة"، نظرا لتناسب هذه القاعدة مع عملية شحن البضائع في الحاويات، التي يلتزم البائع بتنظيمها، ويسأل عن تسليم البضائع نحو المباني الخاصّة بالمشتري،[90] أو أماكن عمل البائعين أو مواقع أخرى، أي ميناء أو مطار أو منصة اللوجستيات وغيرها،[91] ويمكن للطرفين (المشتري والبائع) الاتفاق على حصول المشتري على سند الشحن برمز من البائع.[92]

كما تنقل المخاطر إلى المشتري بمجرّد تحميل البضائع، وأيّ ضرر يلحق المنتجات عندما تكون على متن السفينة يثير مسؤولية المشتري الذي يدفع تكاليف التأمين والشحن والتفريغ والنقل نحو الوجهة النهائية.[93]

– قاعدة النقل مدفوع (CPT)

تعني قاعدة النقل مدفوع حتى (CPT) (Carriage Paid To) أنّ البائع يلتزم بدفع أجرة النقل حتّى مكان الوصول المسمّى،[94] وحسب وجهة نظرنا تشكّل هذه القاعدة مصدر قلق كبير بالنسبة للمشتري، لكونها تنقل له كافّة المخاطر وهو ما يخدم مصلحة البائع، الأمر الّذي يترتّب عنه احتمال ارتفاع نسبة حدوث هذا الخطر، فلا يدرك المشتري بما فيه الكفاية المخاطر الّتي يتعرّض لها طوال الرحلة، ممّا يستوجب عليه توخّي الحذر الكافي للتّخفيف من المخاطر، لاسيّما وأنّ هذه القاعدة تتجاهل اشتراط التأمين لحماية المشتري،[95] هذا الأخير الّذي يتحمّل خطر هلاك البضائع أو تلفها، بما في ذلك المصروفات الإضافية التي تدفع بعد تسليم البضائع للناقل.[96]

– قاعدة النقل والتأمين مدفوع لـ (CIP)

تعني قاعدة النقل والتأمين مدفوع لـ (CIP) (Carriage and Insurance Paid to) أنّ البائع أوفى بالتزامه بتسليم البضائع المؤمن عليها للناقل أو أيّ شخص آخر مسمى بواسطة البائع في المكان المسمى أو مكان متفق عليه بين الطرفين أو مكان المقصد، وفق تعليمات المشتري، مع التزام البائع بإبرام عقد النقل وسداد تكاليف عملية النقل اللازمة لتوصيل البضاعة نحو مكان الوصول المسمى،[97] وينقل الخطر إلى المشتري في مكان الشحن المحدد.

ضف إلى ذلك، أنه وضعت لهذه القاعدة معايير جديدة حول التأمين،[98] حيث يلتزم البائع بالتأمين على البضائع المنقولة بموجب سند شحن بهدف ضمان الطرف المضرور،[99] أي توفير تغطية تأمينية للمشتري ضدّ مخاطر هلاك أو تلف لحق بالبضائع أثناء رحلة النقل،[100] إلى درجة التزام البائع بشراء بوليصة تأمين تغطي القيمة الكاملة للبضائع نيابة عن المشتري،[101] لاسيّما البضائع المصنعة التي تحتاج لعناية نظرا لطبيعتها الخاصّة، الأمر الّذي يستوجب شراء مستوى أعلى من التأمين يمكن أن يصل إلى (110٪) من قيمة البضاعة المعبأة في حاويات.[102]

– قاعدة التسليم في المكان (DAP)

تعني قاعدة التسليم في المكان (DAP) (Delivered At Place) أن يوفي البائع بالتزامه بالتسليم عندما يضع البضاعة المنقولة تحت تصرف المشتري على متن وسيلة النقل الواصلة في المكان المسمى أيّ المحطة النهائية الصحيحة، التي تمثّل نقطة انتقال المخاطر، وحقيقة أن البائع يجعل البضائع متاحة للتفريغ من المركبة الواصلة من قبل المشتري، فيتحمّل البائع كافّة المخاطر التي تتعرض لها البضائع أثناء رحلتها نحو المكان المسمى.[103]

– قاعدة التسليم في مكان التفريغ (DPU)

تقترح قواعد الانكوترمز قاعدة جديدة تتمثّل في قاعدة التّسليم في مكان التفريغ (DPU) (Delivered at Place Unloaded)،[104] الّتي تحلّ محلّ قاعدة التسليم في المحطة الطرفية (DAT) وعلى خلاف ما كان عليه الأمر سابقا، نلاحظ أنّه يجوز للمشتري أو البائع تحديد الوجهة في أيّ مكان للتّسليم وليس فقط في المحطّة الطرفية (رصيف الميناء أو المستودع أو ساحة الحاويات)، وهذه القاعدة الجديدة (DPU) ذات نطاق واسع تشمل جميع خيارات التسليم، غير أنّ هذا النطاق يتضاءل إلى حد كبير، حينما تحلّ قاعدة التسليم في المحطة الطرفية (DAT) محلّ قاعدة التسليم في مكان التفريغ (DPU).

وتعتبر هذه القاعدة المصطلح التجاري الوحيد الّذي يكلّف البائع بتفريغ البضائع، حيث يفي بالتزامه عند تسليم البضاعة للمشتري، بمجرد تفريغها من وسيلة النقل، التي قد يكون مالكا لها، دون اعتماد أيّ طرف آخر، بما أنّ هذه القواعد الجديدة تجيز نقل البضائع بوسائل خاصة للبائع أو المشتري، وذلك في أيّ مكان للتفريغ محدّد ضمنيا، كمحطّة الوصول (ميناء، مطار، طريق،.... إلخ)، باستخدام معدات مناسبة للتفريغ.

بمعنى تم استبدال التسليم في المحطة الطرفية بالتسليم في مكان التفريغ، وغالبا ما يستخدم هذا المصطلح للحاويات الموحدة مع عدة مرسلين، ويلتزم البائع بتغطية جميع تكاليف النقل في المكان المقصود، ويدفع رسوم التفريغ، ويتحمّل جميع المخاطر المتعلقة بتفريغ البضاعة وايصالها نحو الميناء أو محطة الوجهة.

وتجدر الإشارة أنه يسأل المشتري عن جميع التكاليف والمخاطر بعد التفريغ، والتي تشمل رسوم الاستيراد والضرائب والتخليص الجمركي، ويدفع تكاليف النقل المحلي إلى آخر مكان مسمى لوجهة محددة.[105]

– قاعدة التسليم مع دفع الرسوم (DDP)

تعني قاعدة التسليم مع دفع الرسوم (Delivered Duty Paid) (DDP)[106] أن يوفي البائع بالتزامه بالتسليم، بمجرد وضع البضاعة تحت تصرف المشتري بعد اتمام اجراءات التخليص الجمركي، وهي لازالت على وسيلة النقل الواصلة، حالة الاستعداد للتفريغ في مكان الوصول المسمى.[107]

يعني أنّ البائع يتحمّل جميع المخاطر الناجمة عن هلاك أو تلف البضائع، والتكاليف المرتبطة بتخليص البضائع من خلال الجمارك في بلد المشتري وتسليم المستندات الخاصة منها الفاتورة التجارية في المكان المحدد،[108] بما في ذلك الرسوم والضرائب، دون مساءلته عن عملية تفريغ البضائع، في حين لا يتحمل المشتري أي مخاطر أو مسؤولية إلى حين وصول البضائع للمكان النهائي المتفق عليه.

والملفت للانتباه أنّه يجب استخدام قاعدة (DDP) بحذر، حيث يمكن أن تشكّل مخاطرة كبيرة من حيث التأخير أو التكاليف الإضافية غير المتوقعة، إذا تعذّر على البائع فهم عميق للقواعد واللوائح الواردة في بلد المشتري.[109]

ثانيا: قواعد الانكوترمز الخاصة بالنقل البحري والنقل عبر الممرات المائية الداخلية

تستخدم بعض قواعد الانكوترمز لعام 2020 النّقل البحري أساسا حينما تقع نقطة استلام الناقل للبضائع ونقطة تسليمها للمرسل اليه في موانئ بحرية، والنقل عبر الممرات الملاحية الداخلية،[110] كما يمكن استخدامها حين تسليم البضائع إلى شركة الشحن على طول السفينة أو على متنها في ميناء المغادرة، وتتمثل هذه القواعد في (FAS، FOB ، CFR، CIF) حيث تعتمد الجزائر على قاعدتين منها،[111] لنوجز هذه القواعد فيما يلي:

– قاعدة تسليم إلى جانب السفينة (FAS)

تعني قاعدة تسليم إلى جانب السفينة (Free Alongside Ship) (FAS) أنّ البائع يوفي بالتزامه بالتسليم اذا وضع البضاعة الى جانب السفينة المسماة بمعرفة المشتري والراسية في الميناء الشحن المتفق عليه،[112] وتنتقل مخاطر هلاك أو تلف البضاعة عندما تكون بجانب السفينة ويتحمل المشتري كافة النفقات والتكاليف،[113] والمخاطر منذ تلك اللحظة، وفي هذا السياق حكم القضاء الإنجليزي أنّ النقطة التي يجرى فيها التسليم بمثابة العنصر المميّز بين عقد البيع (FOB) وعقد البيع (FAS).[114]

– قاعدة تسليم على ظهر السفينة (FOB)

تعتبر قاعدة تسليم على ظهر السفينة (Free On Board) (FOB) القاعدة الأكثر شيوعا في التجارة الدولية حيث يصف القضاء الفرنسي بيع فوب من بيوع القيام،[115] يستخدم للشحن البحري للبضائع غير معبأة بالحاويات والنقل بالممرات المائية الداخلية، بما أنه يتعذّر التحقق من البضائع إذا كانت مغلقة في حاوية، والتي تعني ارتباط البائع مع المشتري بعقد بيع بسند الشحن،[116] حيث يلتزم تسليم البائع بضاعته على ظهر السفينة المسماة بمعرفة

المشتري،[117] والراسية بميناء الشحن المسمى، أو تأكده من عملية تسليم البضاعة المسبق على السفينة، وتنتقل تبعية مخاطر هلاك أو تلف البضاعة من البائع إلى المشتري منذ وقت شحنها على ظهر السّفينة مختارة من قبله في ميناء القيام التي تبدأ منه السفينة رحلتها، ومن ثم يتحمّل المشتري كافّة النفقات المرتبطة بالعقد من تكلفة نقل وتأمين وتكلفة رخص الاستيراد والمخاطر،[118] في التّاريخ أو خلال المهلة المحددة للشحن،[119] إلى أن يتم تحميل البضائع على متن السفينة المعيّنة، بمعنى تنقّل المخاطر حين وضع البضائع على متن السفينة،[120] وتشمل مسؤولية البائع ترتيب تخليص الصادرات.

أما المشتري يقع على عاتقه عبء القيام بإبرام عقد النقل ودفع الأجرة والتأمين على البضاعة، مع التزامه بتوجيه السفينة نحو ميناء الشحن واخطار البائع باسم السفينة،[121] ويلتزم بدفع تكلفة الشحن البحري والتفريغ والنقل المحلي من ميناء الوصول إلى الوجهة النهائية ورسوم سندات الشحن، ويسأل عن أيّ ضرر يلحق بالبضائع عندما تكون على متن السفينة.

– قاعدة التكلفة والشحن (CFR)

تستخدم قاعدة التكلفة والشحن (Cost and Freight) (CFR) أو ثمن البضاعة غير المعبأة بالحاويات والنولون للنقل البحري فقط والنقل بالمجاري المائية الداخلية، وبالنسبة لجميع وسائل النقل الأخرى وللسلع المعبأة بالحاويات يجب استبدالها بقاعدة (CPT)، حيث تعني هذه القاعدة التزام البائع بتسليم البضاعة محلّ عقد البيع على ظهر السفينة أو أي يرتب أو يتأكد أن البضاعة قد سبق تسليمها على السفينة، ويلتزم بدفع ثمن نقل البضاعة حتّى ميناء المقصد المسمى، ويتّخذ كافة الاجراءات الجمركية اللازمة لتصدير البضائع، كما تنتقل مخاطر حدوث الهلاك أو التلف البضائع من البائع نحو المشتري في بلد التصدير من وقت شحنها على ظهر السفينة،[122] ويدفع المشتري ثمن التّسليم المحلي من الميناء إلى الوجهة النهائية، وهو مسؤول عن التأمين.

– قاعدة تكلفة البضاعة والتأمين والشحن (CIF)

قاعدة (CIF) (cost insurance and freight) تعني بيع البضائع الممثلة بمستندات،[123] أين يلتزم البائع بتسليم البضائع محل عقد البيع على ظهر السفينة، وتأكّده من عملية تسليم البضاعة على السفينة، ويتحمل مقابل الثمن المتفق عليه نفقات النقل اللازمة لتوصيل البضائع نحو ميناء الوصول المسمى، ويلتزم بتجهيز البضائع وشحنها والتأمين عليها أثناء مرحلة عبورها من ميناء الشحن نحو الميناء المقصود لصالح المشتري ضد مخاطر النقل البحري على نفقة المشتري الخاصة، نظير ثمن اجمالي يشمل قيمة البضاعة (cost) وقسط التأمين البحري (insurance)[124] وأجرة النقل (freight) ويخضع تأمين البضاعة أجرة النقل لتأمين البضائع ذاتها.[125]

ويسأل البائع عن أيّ ضرر لحق بالبضائع على متن السفينة، كما تنتقل مخاطر حدوث الهلاك أو التلف للبضاعة من البائع إلى المشتري من وقت وضعها أي شحنها على ظهر السفينة بمعرفة البائع، كما يتعاقد البائع مع الناقل البحري الذي يختاره شخصيا بهدف توصيل البضاعة نحو ميناء الوصول المسمى.[126]

خاتمة:

إنّ إصدار قواعد الانكوترمز 2020 تحسين تدريجي لإصدار 2010، أكثر وضوح بكثير من النسخ السابقة، ساهمت في اعدادها غرفة التجارة الدولية (ICC) التي نظمت أحكام عقود التجارة الدولية، وساهمت في ارساء مجموعة من مصطلحات التجارة الدولية، كدليل مرجعي يُعتمد عليه في مجال المعاملات التجارية، ومن أهمّ النتائج التي نستخلصها من خلال ما قدّمناه في هذه الدراسة كالآتي:

– دور غرفة التجارة الدولية (ICC) في تحيين قواعد الانكوترمز لمواكبة تطورات التجارة العالمية، يسري استخدامها طوال عشر (10) سنوات المقبلة، وأدخلت تغييرات جوهرية تمكّن متعهدو التجارة الدولية من تعزيز الوقاية من المخاطر التعاقدية المتصلة بعمليتي شراء وبيع البضائع؛ فكلّما قلّت المخاطر تحسّن مناخ الأعمال.

– تقليص من عدد مصطلحات التجارة الدولية الجديدة من (13) إلى (11) مقسمة بين نظام النقل البحري والممرات الملاحية الداخلية ونظام النقل من الباب إلى الباب.

– توسيع من نطاق تطبيق مصطلحات التجارة الدولية محليا دون حصر مجال استخدامها بين الدول.

– يحكم مصطلحات التجارة الدولية لعام 2020 مبدأ سلطان الإرادة التي تستمدّ قوتها الملزمة من إرادة الأطراف.

– تحديد المخاطر والتكاليف والالتزامات والحقوق والمسؤوليات المناطة بالمتدخلين في سلسلة عقود التجارة الدولية لاسيّما البائع والمشتري في عقود البيع وعقود النقل الدولية، بدقّة ووضوح مقارنة بالإصدارات السّابقة، بهدف تسهيل التجارة الدولية، وتنفيذ المعاملات بسلاسة دون حدوث أيّ نزاعات بين الأطراف.

– ترخيص قواعد انكوترمز الجديدة للبائع أو المشتري من استخدام وسائل نقل ومعدات مناولة خاصّة.

– توسيع من نطاق تسلم وتسليم البضائع بتعديل المكان المسمى، استجابة لمتطلبات التجارة الدولية، والنقل من الباب إلى الباب وذلك باستحداث قاعدة التسليم في مكان التفريغ (DPU) بدلا من التّسليم في المحطة الطرفية أو الميناء.

– تعزيز التغطية التأمينية بموجب قاعدة النقل والتأمين مدفوع لـ (CIP) التي تضمن الحماية اللازمة للبائع والمشتري بحدّ أعلى.

ومن التّوصيات التي نقترحها ما يلي:

– اعادة النظر أثناء تحيين مصطلحات التجارة الدولية اصدار 2020 مستقبلا للتغيّرات التي طرأت في قطاع الأعمال ولوجيستيات التجارة، من جرّاء ظهور الروبوتات والمركبات غير المأهولة التي تعمل ذاتيا بتقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الّذي يعزّز من سلامة عملية النقل، من جراء التحديات التي قد تواجهها.

– زيادة توعية مجتمع الأعمال على أهمية اعتماد مصطلحات التجارة الدولية (نسخة 2020) في المعاملات التجارية الدولية والمحلية.

– بذل جهود دولية ومحلية في تجسيد الهدف الجوهري الّتي تسعى لتحقيقه غرفة التجارة الدولية في خدمة قطاع الأعمال الدولي بتعزيز التجارة والاستثمار وفتح الأسواق للسلع والخدمات.

– وجوب العمل بمختلف قواعد الانكوترمز المستحدثة لعام 2020 في الجزائر التي تتماشى مع نظام النقل الدولي متعدد الوسائط، دون حصرها في مجال التجارة البحرية الدولية.

– توفير شبكات طرق للربط بين الموانئ الرئيسية ومحطات إتمام عمليات تسليم وتسلّم البضائع.

– ضرورة تعديل المشرع الجزائري الأحكام القانونية الناظمة للنقل البحري والجوي والبري بما يتماشى مع تعديلات مصطلحات التجارة الدولية لعام 2020.

– تأهيل المتعاملين التجار ورفع كفاءاتهم عن طريق عقد دورات تدريبية حول موضوع استخدام الاصدار الحديث من مصطلحات التجارة الدولية لعام 2020، وحسن اختيار المصطلح التجاري المناسب وفق ما يتلاءم مع طبيعة العقد التجاري الدولي.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1– الكتب :

– أسامة عبد العزيز: التنظيم القانوني للنقل بطريق الحاويات، منشأة المعارف، مصر، 2004.

– أحمد حسني: البيوع البحرية (دراسة لعقود التجارة البحرية الدولية 'سيف و فوب')، منشأة المعارف، مصر، 2001.

– أيمن النحراوي: الموانئ البحرية العربية، دار الفكر الجامعي، مصر، طبعة 1، 2008.

– أيمن النحراوي: لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، مصر، طبعة 1، 2009.

– حسن دياب: العقود التجارية وعقد البيع سيف C.I.F (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية، لبنان، طبعة 1، 1999.

– سوزان علي حسن: التنظيم القانوني لمسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009.

– طارق جمعه سيف: تأمين النقل الدولي (البحري، الجوي، البري، النهري)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

– طالب حسن موسى: قانون التجارة الدولية، دار الثقافة، الأردن، طبعة 4، 2004.

– طالب حسن موسى: القانون البحري، دار الثقافة، الأردن، طبعة 1، 2004.

– عبد القادر حسن العطير: الحاويات وأثرها في تنفيد عقد النقل البحري، مصر، 1983.

– عبد القادر حسين العطير/باسم ملحم: الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة، عمان، طبعة 1، 2009.

– غازي خالد أبو عرابي: أحكام التأمين وفق آخر التعديلات التشريعية (دراسة مقارنة)، دار وائل، عمان، طبعة 1، 2011.

– فاروق ملش: النقل المتعدد الوسائط (الأوجه التجارية و القانونية)، مصر، 2003.

– لطيف جبر كوماني: القانون البحري، المكتبة القانونية، الأردن، طبعة 2، 2003

– مصطفى كمال طه/ وائل أنور بندق: التأمين البحري، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، طبعة 1، 2012.

– محمود محمد عبابنه: أحكام عقد النقل، دار الثقافة، الأردن، طبعة 1، 2015.

– محمد عبد الفتاح ترك: عقد النقل البحري، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
– محمد سمير الشرقاوي: القانون البحري الليبي، المكتب المصري الحديث، مصر، 1970.
– هاني دويدار: الوجيز في القانون البحري، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

2– الرسائل والأطروحات الجامعية

– عثمان فريدة: النظام القانوني للصيغ التجارية الدولية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.

3– المقالات:

– حمود بن محسن بن ناصر الدعجاني: عقد بيع فوب (F.O.B) دراسة فقهية)، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، مصر، عدد 36، اكتوبر 2021.
– عبد الله عبد السادة جودة: وقت انتقال تبعة الهلاك في البيوع الدولية دراسة وفقا لأحكام القانون العراقي واتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع (فيينا 1980)، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، عدد 2، 2020.
– علي جاسم بوعباس: تبعة هلاك البضائع في عقد البيع سيف والبيع فوب في القانون الكويتي والقانون الإماراتي (دراسة مقارنة مع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع)، مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، سنة 36، عدد 92، اكتوبر 2022.
– فاروق ملش: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود نقل البضائع الدولي بالبحر كليا أو جزئيا لسنة 2009، الأكاديمية العربية للنقل والتكنولوجيا والنقل البحري، مجلة أخبار النقل البحري، العدد 15، الإسكندرية، مصر.
– يعقوب يوسف صرخوه: دور عقد البيع فوب في التجارة الدولية، مجلة الحقوق، الكويت، مجلد 9، عدد 3، سبتمبر 1985.

4– الوثائق القانونية:

*** الاتفاقيات الدولية:**

– اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع الصادرة بتاريخ 11 أبريل 1980، والنافذة بتاريخ 1 يناير 1988.
– اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر 2008.

*** النصوص التشريعية:**

– المرسوم التنفيذي رقم 07-191 المتعلق بتحديد كيفيات وإجراءات ضبط السعر المرجعي للغاز الطبيعي الموجه للتصدير، ج ر عدد 41، الصادرة في 20 يونيو 2007 والمرسوم التنفيذي رقم 10-89 المتعلق بتحديد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في اطار اتفاقات التبادل الحر، ج ر عدد 17، الصادرة في 14 مارس 2010.
– المرسوم التنفيذي رقم 11- 108 المتعلق بتحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الانتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، ج. ر عدد 22، الصادرة في 9 مارس 2011.
– النظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فبراير 2007 يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، ج. ر عدد 31، لـ 13 ماي 2007، المعدل والمتمم بالنظام رقم 21-01 المؤرخ في 28 مارس 2021.

*** منشورات الأمم المتّحدة:**

– تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، فيينا 100-28 حزران/ يونيه 1991، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، A/CN.9/348، 8مارس 1991.

– تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين، 4-22 أيار / مايو 1992، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، دورة 47، ملحق رقم 17 (A/47/17)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1992،

– تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، دورة 33، نيويورك 12 حزيران / يونيه – 7 تموز / يوليه 2000، المصطلحات التجارية الدولية (الأنكوترمز لعام 2000)، A/CN.9/479، 10 أبريل 2000.

– قانون الأونيسترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية مع دليل التشريع 1996، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 2000.

5– مواقع الكترونية:

– فاروق ملش: قواعد غرفة التجارة الدولية (ICCI) بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية والدولية 2010، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ص 5. منشور عبر الرابط الالكتروني:
https://www.cbc.org.il/uploads/Attachments/16912/incoterms%202010.ppt
تاريخ الاطلاع 2023/12/13 توقيت 23: 14

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Ouvrages:
- Alain Le Bayon : dictionnaire de droit maritime, presses universitaires de Rennes, paris, 2004.
- Dakouri Jean Claude : droit des transports maritimes, l'harmattan, 2014.
- Stephen girvin, carriage of goods by sea, oxford university press, New York, 2007.

2- Thèses et mémoires:
- Antoine HELOU : les incoterms de la chambre de commerce international et les termes de vente du code de commerce uniforme UCC-A2/ étude et analyse, mémoire, université du Québec à Montréal, février 2006.
- Henni Huuhka : Effective Use Of Incoterms In The Case Company, thesis Degree programme in International Trade, Satakunta University of Applied Sciences, Finland, February, 2019.

3- Articles:
- John Vogt and Jonathan Davis : The State of Incoterm® Research, Transportation Journal, Association for Supply Chain Management (ASCM), Chicago, volume 59, issue (3), July 01, 2020.
- Jonathan Davis & John Vogt : Incoterms® 2020 and missed apportunities for the next version, international journal of logistics research and applications, SupportingTaylor and Francis authors Ltd, England, Volume 25, Issue 9, 2022.
- Jonathan Davis and John Vogt : Hidden Supply Chain Risk and Incoterms®: Analysis and Mitigation Strategies, Journal of Risk and Financial Management (JRFM), Bazel Switzerland, December 2021.
- Laurent FEDI : Incoterms® 2020: la prophylaxie juridique au service de la vente internationale, Lamy Le Droit Maritime Français Nº 822, Mars 2020.
-Laurent FEDI : la notion de terminal: entre incertitudes de jure et certitudes de facto, droit maritime français, N° 692, mai 2008.
-Laurent FEDI : Incoterms® 2020: les apports de la nouvelle codification, Gazette de la Chambre arbitrale de Paris, janv, n° 51, 2020.
- Laurent FEDI : la nouvelle codification des incoterms 2010: entre simplification et rationalisation de la vente maritime internationale de la vente maritime internationale, droit maritime français N° 724, avril 2011.

- M. REMERY : La garantie des vices cachés due par le vendeur dans le cadre d'une vente maritime au départ, COUR DE CASSATION (Ch. com.), 20 juin 1995, le droit maritime français, N° 552, septembre 1995.
- Omar Sharaf – addeen Alansary/ Treq Al-Ansari : Defining 'frer zones': A systematic review of literature, Heliyon, volume 9, issue 4, april 2023.
- Paul TOURRET : La révolution du conteneur, note de synthèse n° 49, novembre 2002.
- Vincent Égéa : Le contrat de vente maritime internationale: un archipel d'internormativité concrète, Les Cahiers de Droit, Université Laval, Canada, Volume 59, numéro 1, mars 2018.
- Yves TASSEL : Effet relatif et opposabilité des conventions dans les ventes FOB et CIF: des corrélations existant entre le contrat de vente, l'affrètement et connaissement, le droit maritime français, N° 516, mai 1992.

4- Conférences et Colloques Scientifiques:

- K. Khelifa : Transport et auxiliaires : lois et relalites opérationnelles, problèmes récurrents du droit maritime algérien, Journée d'étude, samedi 22 avril 2006, faculté de droit, Université d'Oran.
- Michaela Petrová, Martina Krügerová, Michal Kozieł : INCOTERMS – history and future development, Conference Paper, Liberec Economic Forum, Faculty of Economis, Technical University of Liberec, Czech Republic, September 2021.

5- Documentation Juridique:

- Incoterms 1936, international rules for the interpretation of trade terms, international chamber of commerce, 38 ; Cours Albert-1 er, paris, 1952.
-Abbreviations of incoterms Alphabetic code for Incoterms 2000, United Nations, Economic Commission For Europe, Geneva may 2000, ECE/ R+TRADE/259.

6- Sites web:

Karine meteyer : les incoterms 2020 accompagnent l'évolution des pratique commerciales, publié le 08/11/2023 sur :
https://m.lemans.sarthe.cci.fr Consulté Le 12/09/2023 à 13 :48

الهوامش:

[1] - طالب حسن موسى: قانون التجارة الدولية، دار الثقافة، الأردن، طبعة 4، 2004، ص 26.

[2] - محمود محمد عبابنه: أحكام عقد النقل، دار الثقافة، الأردن، طبعة 1، 2015، ص 189.

[3] - محمد سمير الشرقاوي: القانون البحري الليبي، المكتب المصري الحديث، مصر، 1970، ص 393.

[4] - Cf. Dakouri Jean Claude : droit des transports maritimes, l'harmattan, 2014, p 163.

[5] - فاروق ملش: قواعد غرفة التجارة الدولية (ICCI) بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية والدولية 2010، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ص 5. منشور عبر الرابط الالكتروني:
https://www.cbc.org.il/uploads/Attachments/16912/incoterms%202010.ppt
Consulté Le 13/12/2023 à 14 :23

[6] - تعتبر حاوية (LCL) هي حاوية مشتركة حيث تخص البضاعة مجموعة من الشاحنين حيث تسلم الى الوكيل بالعمولة للنقل أو أمين النقل الذي يقوم بتعبئة داخل الحاوية حتى يسلمها الناقل أما حاوية (FCL) مسلمة لشخص واحد اي تسلم الشاحن حاوية فارغة في مكان تعبئة البضاعة اذ يتولى تعبئتها ثم تسلم الى الناقل.
– مشار اليه لدى: عبد القادر حسن العطير: الحاويات وأثرها في تنفيد عقد النقل البحري، مصر، 1983، ص 96.

[7] - محمود محمد عبابنه، المرجع السابق، ص 189.

[8] - هاني دويدار، الوجيز في القانون البحري، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 302.

[9] - بن عثمان فريدة: النظام القانوني للصيغ التجارية الدولية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص 4.

[10] - أسامة عبد العزيز: التنظيم القانوني للنقل بطريق الحاويات، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 92.

[11] - Cf. Stephen girvin : carriage of goods by sea, oxford university press, New York, 2007, p 11.

[12] - بن عثمان فريدة: المرجع السابق، ص 4.

[13] - تعتبر غرفة التجارة الدولية (International Chambre of Commerce) (ICC) منظمة غير حكومية تأسست عام 1919 في باريس بعد الحرب العالمية الأولى، والذي ساهمت في انشاءها المؤتمر الدولي للتجارة المنعقد بمدينة Atlantic city بالولايات المتحدة، تتكون من رجال الأعمال، تنضم لها أكثر من 130 دولة، كهيئة استشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

مشار اليه لد: هاني دويدار: المرجع السابق، ص 302.

[14] - تجدر الإشارة أنّ مصطلحات التجارة الدولية أصيحت تُستخدم في أكثر من 140 دولة وتُترجم إلى 31 لغة مختلفة نظرًا لأن المصطلحات تمت صياغتها بالتفصيل بلغات عديدة.

- Cf. Michaela Petrová, Martina Krügerová, Michal Kozieł : INCOTERMS – history and future development, Conference Paper, Liberec Economic Forum, Faculty of Economis, Technical University of Liberec, Czech Republic, September 2021, p 2. Publié sur: https://www.researchgate.net/publication/355585166_INCOTERMS_history_and_future_development Consulté Le 05/12/2023 à 15 :12

[15] - تجدر الإشارة أنه يتمثل هؤلاء المتعاملين في الناقل البحري، الوكيل البحري، متعهد النقل متعدد الوسائط، مرحل البضائع، مقدم خدمات اللوجستيات وشركات التأمين والبنوك ...الخ.

– فاروق ملش: المرجع السابق، ص 34.

[16] - تجدر الإشارة أنه يقع بعض المتعاملين التجار في خلط بين قواعد المصطلحات التجارية وبين مصطلحات أخرى تحدد شروط ثمن النقل والملتزم بدفع نفقات المالية من جراء تنفيذ عمليات شحن وتفريغ البضائع، وانتقال المخاطر المترتبة عن ذلك منها F.I.O./F.I.O.S/F.I.O.S.T.

– مشار اليه لدى: محمد عبد الفتاح ترك، عقد النقل البحري: دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 226.

[17] - تعرف التجارة الدولية مجموع عمليات التبادل في الأموال والخدمات التي تقع بين دولتين أو أكثر، فتخضع لأحكام وقواعد قانونية خاصة تتجاوز القانون الداخلي للدولة الواحدة.

مشار اليه لدى: بن عثمان فريدة: المرجع السابق، ص 1.

[18] - (In) international (Co) commercial (Terms) terms

- Cf. Karine meteyer : les incoterms 2020 accompagnent l'évolution des pratique commerciales, publié le 08/11/2023 sur : https://m.lemans.sarthe.cci.fr Consulté Le 12/09/2023 à 13 :48

[19] - فاروق ملش: المرجع السابق، ص 12.

[20] - Cf. Laurent FEDI : Incoterms® 2020: la prophylaxie juridique au service de la vente internationale, Lamy Le Droit Maritime Français Nº 822, Mars 2020, p 204.

Publié sur: https://hal.science/hal-03422233 Consulté Le 10/12/2023 à 15 :10

[21] Cf. Alain Le Bayon : dictionnaire de droit maritime, presses universitaires de Rennes, paris, 2004, p 147.

[22] - لطيف جبر كوماني: القانون البحري، المكتبة القانونية، الأردن، طبعة 2، 2003، ص 166.

[23] - محمد محمود عبابنه: المرجع السابق، ص 192.

[24] - فاروق ملش: المرجع السابق، ص 14.

[25] - محمد محمود عبابنه: المرجع السابق، ص 192.

[26] - المرسوم التنفيذي رقم 07-191 المتعلق بتحديد كيفيات وإجراءات ضبط السعر المرجعي للغاز الطبيعي الموجه للتصدير، ج ر عدد 41، الصادرة في 20 يونيو 2007 والمرسوم التنفيذي رقم 10-89 المتعلق بتحديد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في اطار اتفاقات التبادل الحر، ج ر عدد 17، الصادرة في 14 مارس 2010.

والمرسوم التنفيذي رقم 11- 108 المتعلق بتحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الانتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، ج. ر عدد 22، الصادرة في 9 مارس 2011.

[27] - النظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فبراير 2007 يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، ج. ر عدد 31، لـ 13 ماي 2007، المعدل والمتمم بالنظام رقم 21-01 المؤرخ في 28 مارس 2021.

[28] - Cf. Henni Huuhka : Effective Use Of Incoterms In The Case Company, thesis Degree programme in International Trade, Satakunta University of Applied Sciences, Finland, February, 2019, p 10. Publié sur: https://www.theseus.fi/bitstream/handle/10024/160438/Henni_Huuhka.pdf.pdf?sequence=1 Consulté Le 05/12/2023 à 15 :02

[29] - Cf. Laurent FEDI : art. p. Cité, p 204.

[30] - Cf. Henni Huuhka : op. Cité, p 10.

[31] - Ibid., p 5.

[32] - https://www.lfc-conseil.fr/les-nouveautes-des-incoterms-2020 Consulté Le 05/12/2023 à 15 :02

[33] - Cf. Michaela Petrová : Martina Krügerová, Michal Kozieł, art. p. cité, p 2.

[34] - Cf. Incoterms 1936, international rules for the interpretation of trade terms, international chamber of commerce, 38 ; Cours Albert-1 er, paris, 1952, p 1.

[35] - Cf. John Vogt and Jonathan Davis : The State of Incoterm® Research, Transportation Journal, Association for Supply Chain Management (ASCM), Chicago, volume 59, issue (3), July 01, 2020, p 2. Publié sur: https://scholarlypublishingcollective.org Consulté Le 04/11/2023 à 15 :12

[36] - أحمد حسني: البيوع البحرية (دراسة لعقود التجارة البحرية الدولية 'سيف و فوب')، منشأة المعارف، مصر، 2001، ص 12.

[37] - أسامة عبد العزيز: المرجع السابق، ص 830.

[38] - تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، فيينا 100-28 حزران/ يونيه 1991، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، A/CN.9/348، 8 مارس 1991، ص 2.

[39] - تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين، 4-22 أيار / مايو 1992، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، دورة 47، ملحق رقم 17 (A/47/17)، نيويورك، 1992، ص ص 41 - 42.

[40] - Cf. Michaela Petrová and Martina Krügerová, Michal Kozieł : new challenges in incoterms in the background of their historical development, ACC Journal, Technical University of Liberec, Czech Republic, Volume 27, Issue 2, December 2021, p 9.Publié sur: https://www.researchgate.net/publication/357535739_NEW_CHALLENGES_IN_INCOTERMS_IN_THE_BACKGROUND_OF_THEIR_HISTORICAL_DEVELOPMENT Consulté Le 04/11/2023 à 15 :12

[41] - عبد الله عبد السادة جودة: وقت انتقال تبعة الهلاك في البيوع الدولية دراسة وفقا لأحكام القانون العراقي واتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع (فيينا 1980)، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، عدد 2، 2020، ص 261.

[42] - Cf. Michaela Petrová, Martina Krügerová, Michal Kozieł : INCOTERMS – history and future development, art. p. cité, p 5.

[43] Cf. John Vogt and Jonathan Davis : art. p. cité, p 3.

[44] - تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين، 4-22 أيار / مايو 1992، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، دورة 47، ملحق رقم 17 (A/47/17)، نيويورك، 1992، ص ص 41 – 42.

[45] - تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، فيينا 100-28 جرزان/ يونيه 1991، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، A/CN.9/348، 8 مارس 1991، ص 2.

[46] - Cf. K. Khelifa : Transport et auxiliaires : lois et relalites opérationnelles, problèmes récurrents du droit maritime algérien, Journée d'étude, samedi 22 avril 2006, faculté de droit, Université d'Oran, p 39.

[47] - Cf. Abbreviations of incoterms Alphabetic code for Incoterms 2000, United Nations, Economic Commission For Europe, Geneva may 2000, ECE/ R+TRADE/259, p 5. Publié sur: https://unece.org/sites/default/files/2023-10/rec05_ece-trd-259E.pdf Consulté Le 04/11/2023 à 15 :10

[48] - اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع المؤرخة في 11 أبريل 1980، وبدأ نفادها بتاريخ 1 يناير 1988.

[49] - تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، دورة 33، نيويورك 12 حريزان / يونيه – 7 تموز / يوليه 2000، المصطلحات التجارية الدولية (الانكوترمز لعام 2000)، A/CN.9/479، 10 أبريل 2000، ص ص 3 – 4

[50] - Cf. Antoine HELOU : les incoterms de la chambre de commerce international et les termes de vente du code de commerce uniforme UCC-A2/ étude et analyse, mémoire, université du Québec à Montréal, février 2006, p 20. Publié sur: https://archipel.uqam.ca/2114/1/M9166.pdf Consulté Le 04/11/2023 à 12 :46

[51] - Cf. Omar Sharaf – addeen Alansary/ Treq Al-Ansari : Defining 'frer zones': A systematic review of literature, Heliyon, volume 9, issue 4, april 2023, p 1. Publié sur: https://www.sciencedirect.com/sdfe/reader/pii/S2405844023025513/pdf Consulté Le 04/12/2023 à 12 : 50

[52] - فاروق ملش: المرجع السابق، ص 39.

[53] - طالب حسن موسى، القانون البحري، دار الثقافة، الأردن، طبعة 1، 2004، ص 162.

[54] - يقصد تبادل البيانات الكترونيا نقل المعلومات من حاسوب إلى حاسوب آخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات.

– مشار اليه لدى: قانون الأونيسترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية مع دليل التشريع 1996، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 2000، ص 3.

[55] - تجدر الإشارة أنه فتح باب الانضمام لعضويّة اتفاقية الأمم المتحدة لنقل البضائع كليا أو جزئيا عن طريق البحر يوم 2009/09/23 بمدينة روتردام، صادقت عليها عدة دول منها بنن بتاريخ 2019/11/07، والكامرون بتاريخ 2017/10/11، والكونغو بتاريخ 2014/01/28، وتوغو بتاريخ 2012/07/17، واسبانيا بتاريخ 2011/01/19، ويبلغ النصاب القانوني لدخول هذه الاتفاقيّة حيّز النّفاذ هو انضمام 20 دولة على الأقل.

[56] - فاروق ملش: المرجع السابق، ص 40.

[57] - Cf. John Vogt and Jonathan Davis : art. p. cité, p 5.

[58] - استبعاد فكرة التسليم بمجرد عبور البضائع سور السفينة (ships rail) الذي يمثل الحد الفاصل لتحديد الأعباء القانونية التي يتحملها أطراف عقد البيع البحري وعقد النقل البحري.

مشار اليه لدى: فاروق ملش: المرجع السابق، ص 32.

[59] - أسامة عبد العزيز: المرجع السابق، ص 91.

[60] - Cf. Michaela Petrová, Martina Krügerová, Michal Kozieł : INCOTERMS – history and future development, art. p. cité, p 5.

[61] - فاروق ملش: المرجع السابق، ص 35.

[62] - المرجع نفسه، ص 36.

[63] - Cf. Laurent FEDI : la notion de terminal: entre incertitudes de jure et certitudes de facto, droit maritime français, N° 692, mai 2008, p 455.

[64] - Cf. Paul TOURRET : La révolution du conteneur, note de synthèse n° 49, novembre 2002, p 3.

[65] - Cf. Laurent FEDI : la nouvelle codification des incoterms 2010: entre simplification et rationalisation de la vente maritime internationale de la vente maritime internationale, droit maritime français N° 724, avril 2011, p 309.

[66] Cf. Paul TOURRET : art. p. cité, p 2.

[67] أيمن النحراوي: الموانئ البحرية العربية، دار الفكر الجامعي، مصر، طبعة 1، 2008، ص 216.

[68] - محمد محمود عبابنه: المرجع السابق، ص 192.

[69] - فاروق ملش: النقل المتعدد الوسائط (الأوجه التجارية و القانونية)، 2003، مصر، ص 359.

[70] - طارق جمعه سيف: تأمين النقل الدولي (البحري، الجوي، البري، النهري)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 190.

[71] - أسامة عبد العزيز: المرجع السابق، ص 88.

[72] - يقصد بسطح السفينة shipped on deck فهو المكان الأعلى والأول على السفينة دون عنابرها، استجابة للاتجاهات الحديثة حول نقل الحاويات.

– مشار اليه لدى: عبد القادر حسين العطير/باسم ملحم: الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة، عمان، طبعة 1، 2009، ص، 309.

[73] - أسامة عبد العزيز: المرجع السابق، ص 88.

[74] - https://iccwbo.org/ Consulté Le 02/11/2023 à 16 :12

[75] - https://www.trade.gov Consulté Le 02/11/2023 à 15 :24

[76] - فاروق ملش: قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية والدولية 2010، المرجع السابق، ص 32، 35.

[77] - https://www.velotrade.com/blog/what-is-incoterms-2020 Consulté Le 02/11/2023 à 17 :05

[78] - Cf. John Vogt, John Vogt and Jonathan Davis : art. p. cité, p 4.

[79] - Cf. Laurent FEDI : Incoterms® 2020: les apports de la nouvelle codification, Gazette de la Chambre arbitrale de Paris, janv, n° 51, 2020, p 2 .Publié sur:
https://www.arbitrage-maritime.org/CAMP-V3/cpt_download_art.php?file=G51LF.pdf
Consulté Le 02/11/2023 à 15 :26

[80] - Cf. Laurent FEDI, Incoterms® 2020: la prophylaxie juridique au service de la vente internationale, art. p. cité, p 205, 206.

[81] - فاروق ملش: النقل المتعدد الوسائط، المرجع السابق، ص 20.

[82] - سوزان علي حسن: التنظيم القانوني لمسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 7.

[83] - أيمن النحراوي: لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، مصر، طبعة 1، 2009، ص 80.

[84] - فاروق ملش: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود نقل البضائع الدولي بالبحر كليا أو جزئيا لسنة 2009، الأكاديمية العربية للنقل والتكنولوجيا والنقل البحري، مجلة أخبار النقل البحري، العدد 15، الإسكندرية، مصر، ص 11. منشور عبر الرابط الالكتروني:

http://www.arabfcs.org/db-bin/doc-doc.pdf-449.pdf تاريخ الاطلاع 2023/12/14 توقيت 13:15

[85] - Cf. Jonathan Davis & John Vogt : Incoterms® 2020 and missed apportunities for the next version, international journal of logistics research and applications, SupportingTaylor and Francis authors Ltd, England, Volume 25, Issue 9, 2022, p 32.
https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.1080/13675567.2021.1897974

[86] - فاروق ملش: النقل المتعدد الوسائط، المرجع السابق، ص 385.

[87] - المرجع نفسه، ص 367.

[88] - Cf. Jonathan Davis and John Vogt : Incoterms® 2020 and missed apportunities for the next version, art. p. cité, p 33.

[89] - Cf. Jonathan Davis and John Vogt : The State of Incoterm® Research, art. p. cité, p 8.

[90] - Cf. Michaela Bučková and Martina Krügerová : Michal Kozieł, new challenges in incoterms in the background of their historical development, art. p. cité, p 96.

[91] - Cf. Laurent FEDI : Incoterms® 2020: la prophylaxie juridique au service de la vente internationale, art. p. Cité, p 210.

[92] - Cf. Michaela Bučková and Martina Krügerová, Michal Kozieł, new challenges in incoterms in the background of their historical development, art. p. cité, p 96.

[93] - https://www.velotrade.com/blog/what-is-incoterms-2020

[94] - فارق ملش: النقل المتعدد الوسائط، المرجع السابق، ص 368.

[95] - Cf. Jonathan Davis and John Vogt : Hidden Supply Chain Risk and Incoterms®: Analysis and Mitigation Strategies, Journal of Risk and Financial Management (JRFM), Bazel Switzerland, December 2021, p 8, 9, 10.

[96] - فارق ملش: النقل المتعدد الوسائط، المرجع السابق، ص 368.

[97] - فاروق ملش: قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية والدولية 2010، المرجع السابق، ص 138.

[98] - Cf. Michaela Bučková and Martina Krügerová : Michal Kozieł, new challenges in incoterms in the background of their historical development, art. p. cité, p 96.

[99] - مصطفى كمال طه/ وائل أنور بندق: التأمين البحري، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، طبعة 1، 2012، ص ص 17 – 64.

[100] - فاروق ملش: النقل المتعدد الوسائط، المرجع السابق، ص 369.

[101] - Cf. Jonathan Davis and John Vogt : Incoterms ® 2020 and missed opportunities for the next version, art. p. cité, p 40.

[102] - Cf. Laurent FEDI : Incoterms® 2020: la prophylaxie juridique au service de la vente internationale, art. p. Cité, p p 210 - 211.

[103] - فاروق ملش: قواعد غرفة التجارة الدولية (ICCI) بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية والدولية 2010، المرجع السابق، ص 158.

[104] - Cf. Laurent FEDI : Incoterms® 2020: la prophylaxie juridique au service de la vente internationale, art. p. Cité, p 205.

[105] - Ibid., p 209.

[106] - تجدر الإشارة أنّ قاعدة التسليم مع دفع الرسوم (DDP) تصلح للشركات عبر الإنترنت التي تسعى نحو تمويل التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

[107] - فاروق ملش: قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية والدولية 2010، المرجع السابق، ص 165.

[108] - Cf. Jonathan Davis and John Vogt : Incoterms ® 2020 and missed opportunities for the next version, art. p. cité, p 28.

[109] - https://www.velotrade.com/blog/what-is-incoterms-2020

[110] - فاروق ملش: قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية والدولية 2010، المرجع السابق، ص 50.

[111] - تعتمد الجزائر على مصطلح (FOB) للتصدير ومصطلح (CFR) للاستيراد.

- Cf. K. Khelifa : art. p. cité, p 39.

[112] - فاروق ملش: قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية والدولية 2010، المرجع السابق، ص 106.

[113] - Cf. Vincent Égéa : Le contrat de vente maritime internationale: un archipel d'internormativité concrète, Les Cahiers de Droit, Université Laval, Canada, Volume 59, numéro 1, mars 2018, p 190.

[114] - حكم انجليزي أصدره اللورد Trayner عام 1895 في قضية Ltd Glengarnock/ Steel Co. V. Cooper، مشار اليه لدى: أحمد محمود حسني، المرجع السابق، ص 456.

[115] - Cf. Rapport de M. REMERY : La garantie des vices cachés due par le vendeur dans le cadre d'une vente maritime au départ, COUR DE CASSATION (Ch. com.), 20 juin 1995, le droit maritime français, N° 552, septembre 1995, p 619.

[116] - Cf. Yves TASSEL : Effet relatif et opposabilité des conventions dans les ventes FOB et CIF: des corrélations existant entre le contrat de vente, l'affrètement et connaissement, le droit maritime français, N° 516, mai 1992, p 276.

[117] - يعقوب يوسف صرخوه: دور عقد البيع فوب في التجارة الدولية، مجلة الحقوق، الكويت، مجلد 9، عدد 3، سبتمبر 1985، ص 192.

[118] - حمود بن محسن بن ناصر الدعجاني: عقد بيع فوب (F.O.B) (دراسة فقهية)، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، مصر، عدد 36، اكتوبر 2021، ص ص 1319 – 1320

[119] - يعقوب يوسف صرخوه: المرجع السابق، ص 192.

[120] - Cf. Vincent Égéa : art. p. cité, p 189.

[121] - علي جاسم بوعباس: تبعة هلاك البضائع في عقد البيع سيف والبيع فوب في القانون الكويتي والقانون الإماراتي (دراسة مقارنة مع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع)، مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، سنة 36، عدد 92، اكتوبر 2022، ص 367.

[122] - فاروق ملش: قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية والدولية 2010، المرجع السابق، ص 92.

[123] - تجدر الإشارة أنه يجب على البائع تسليم ثلاث مستندات رئيسية الفاتورة وبوليصة التأمين وسندات الشحن.

– مشار اليه لدى: حسن دياب: العقود التجارية وعقد البيع سيف C.I.F (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية، لبنان، طبعة 1، 1999، ص 39.

[124] - أحمد حسني: المرجع السابق، ص 18.

[125] - غازي خالد أبو عرابي: أحكام التأمين وفق آخر التعديلات التشريعية (دراسة مقارنة)، دار وائل، عمان، طبعة 1، 2011، ص 201.

[126] - أحمد حسني: المرجع السابق، ص 18.